اقتصاد

صائغ في دمشق يبيع من دون ختم وبفواتير غير نظامية وصياغته ٣ أضعاف الرسمية!

| علي محمود سليمان

كشف رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات بدمشق غسان جزماتي التوصل إلى اتفاق بين جمعيات الصاغة الثلاث ووزارة المالية حول المبلغ المقطوع عن رسم الإنفاق الاستهلاكي وذلك بزيادته بنسبة ٢٥٪ ليصبح ١٢٥ مليون ليرة سورية شهرياً وذلك خلال النصف الثاني من العام الحالي ٢٠١٧، ليكون مجموعة ما سوف تحصله وزارة المالية خلال هذه الفترة هو ٧٥٠ مليون ليرة سورية، على حين كان الاتفاق السابق ينص على دفع ١٠٠ مليون ليرة سورية شهرياً خلال ستة أشهر، وبذلك يكون مجموع ما تدفعه جمعيات الصاغة الثلاث خلال العام ٢٠١٧ هو ١,٣٥٠ مليار ليرة سورية كمبلغ مقطوع عن رسم الإنفاق الاستهلاكي.

وفي التفاصيل أوضح جزماتي بتصريح لـ«الوطن» أن الاتفاق جرى كحل وسطي بعد أن كانت وزارة المالية طالبت برفع المبلغ من ١٠٠ مليون ليرة سورية إلى ١٥٠ مليون ليرة سورية شهرياً، وعليه يتم تقسيم المبلغ بين الجمعيات الثلاث لترتفع حصة جمعية دمشق من ٥٢ مليون ليرة سورية إلى ٦٨ مليون ليرة سورية، وترتفع حصة جمعية حلب من ٤١ مليون ليرة سورية إلى ٤٨,٥ مليون ليرة سورية، وحصة جمعية حماة من ٧ ملايين ليرة سورية إلى ٨,٥ ملايين ليرة سورية. وبين جزماتي أنه وبناء على الاتفاق الجديد فقد تم رفع قيمة الرسم المالي على البضائع أثناء الدمغ بمعدل مئة ليرة سورية لكل قطعة فنية، حيث أصبحت أجرة البضاعة الفني والاكسترا والسناسل ٥٠٠ ليرة سورية، والخواتم وسناسل مع تعاليق والقطع (بواري– كوردا– جنزير فاضي) بـ٤٥٠ ليرة سورية، وأجرة (المحابس– خواتم– حلق) ٤٧٥ ليرة سورية، وأجرة (مبطن– جدل– مباريم) ٤٠٠ ليرة سورية، وأجرة الأونصة الذهبية ١٠ آلاف ليرة سورية، والليرة الذهبية السورية أو الإنكليزية ٤٥٠٠ ليرة سورية.

وشدد جزماتي على أن أي بضاعة يتم ضبطها في الأسواق من دون ختم سوف تصادر ويتعرض صاحبها للمسؤولية ومخالفة بقيمة ٥ ملايين ليرة سورية، مفيداً بأن الجمعية مستمرة في منع المخالفات وحالات التلاعب والغش، مشيراً إلى حالة وقعت مؤخراً حيث تقدمت سيدة بشكوى إلى الجمعية حول أحد محال الصاغة في دمشق الذي أخذ مبلغ ٥٠٠ ألف ليرة سورية كأجرة صياغة لقطع حلي ذهبية بوزن ١٢٠ غرام، على حين أجرة صياغتها الحقيقية هي ١٥٠ ألف ليرة سورية (أي زيادة أكثر من ٣ أضعاف) وذلك وفق فاتورة غير نظامية ومن دون ختم جمعية الصاغة عليها، وعليه تم اتخاذ الإجراء المناسب بحق الصائغ، وتم إعادة المبلغ المالي المستحق للسيدة.

ولفت جزماتي إلى أن التوقعات الحالية تشير لتحسن الحركة في أسواق الذهب مع بدء دفع أثمان مواسم القمح للفلاحين وخاصة في المناطق الشرقية، حيث إن أغلبية الفلاحين تقوم بشراء الذهب بالمبالغ التي تحصل عليها كأثمان لمحاصيلها وذلك للحفاظ على قيمتها كذهب حتى الموسم القادم للزراعة والحصاد.

«العام» و«الخاص» وجهاً لوجه على طاولة الاستثمار

خميس: مطلوب استقطاب كل ليرة في الخارج وإجراءات كي لا يبقى رأس المال الخاص جباناً

| هناء غانم

لم يخل اجتماع رئيس الحكومة مع المعنيين في الشأن الاقتصادي والاستثماري الرسمي واتحادات غرف التجارة والصناعة والسياحة مساء أمس من الانتقادات رغم أنه لقاء وصف بالنوعي باعتباره يجمع بين أذرع العملية التنموية في سورية من الاتحادات والغرف والقطاع الحكومي لوضع رؤية جديدة مبنية على التسهيلات لدفع العملية التنموية والاستثمارية لبناء الاقتصاد في الحرب.

الهدف الرئيس من اجتماع الأمس في مبنى رئاسة مجلس الوزراء كان مناقشة المشاريع الاستثمارية التي ستقدم في ملتقى الاستثمار الأول في يوم الإثنين المقبل، والتوصيات الجديدة وفق رؤية مشتركة بين الفاعلين في الاقتصاد الوطني واستنهاض جميع المشاريع الاستثمارية ورؤوس الأموال، إذ سوف يتم طرح ١٤٢ مشروعاً استثمارياً جديداً خلال الملتقى، في مجالات الصناعة والسياحة والزراعة، إضافة إلى مشاريع خاصة بإعادة الإعمار.

من جانبه أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس ضرورة استقطاب كل ليرة خارج سورية «ونسعى لصب جميع رؤوس الأموال بالعملية التنموية في سورية». وأضاف «نريد إجراءات لاستنهاض القطاع الخاص حتى لا يبقى رأس المال الخاص جباناً وخارج العملية الاستثمارية».

وأشار خميس إلى أن المطلوب العمل باقتصاد مقاوم واقتصاد حرب «ولن ننتظر حتى انتهاء الحرب». منوهاً بالحاجة إلى القطاع الخاص ليكون شريكاً في تنفيذ المشاريع المطروحة للاستثمار، وهناك خطوات كبيرة بالتشاركية يتم العمل عليها وسوف يتم إطلاقها خلال الملتقى.

مبيناً أن الحرب كان لها مفرزات كبيرة وخاصة لجهة التدمير الممنهج للبنى الاقتصادية «وشركاؤنا في القطاع الخاص كان لهم نصيب كبير من هذا التخريب وتعرض لضرر كبير من الإرهاب». وأضاف: «أمام هذا الواقع لم ينالوا منا اقتصادياً وهذا العمل سيكون داعياً إلى تعاون كل مكونات الاقتصاد من القطاعين العام والخاص بوضع رؤية تنموية صحيحة لتجاوز التحديات الكبيرة التي أفرزتها الحرب على سورية. مشيراً إلى إعادة العملية التنموية منذ الأيام الأولى لعمل الحكومة، إذ كان هناك إجراءات كثيرة على الصعيد الاقتصادي للحدّ من مفرزات الحرب.

وأضاف: «هذا أعطى رسالة لأبناء الوطن وللخارج أننا بدأنا بالعملية التنموية خلال العام الماضي ولكن الآن يجب اتخاذ خطوات كبيرة جداً لإعادة العملية التنموية من خلال إطلاق مشاريع استثمارية سواء للقطاع العام والخاص والمشترك».

وطلب خميس مذكرة من غرفة التجارة تتضمن إجراءات وتشريعات يجب أن تتخذها الحكومة بما يساهم في تحسين العملية التنموية.

من جانبه بيّن رئيس اتحاد غرف التجارة غسان القلاع رئيس الحكومة تعليقاً على عبارة رددها رئيس الحكومة تؤكد ضرورة أن نتخلص من كلمة قطاع عام وخاص والتحدث بصيغة اقتصاد وطني، فلا يهم من المالك، بل المهم النهوض بالاقتصاد، مشيراً إلى أن اقتصاد الظل يجب أن يوظف محلياً مع إعطاء فرصة للمدخرين الوسطاء والصغار للمساهمة، والسعي إلى حل التعقيدات الإدارية، مبيناً أنه «أسهل على الصناعي أن يحمل الآلات على يده من الحصول على الترخيص».

ولفت القلاع إلى أن عمل المصارف أيضاً بحاجة إلى تسهيل مؤكداً أن هناك العديد من المشكلات التي ترد بشكل يومي إلى غرفة التجارة وبحاجة إلى حلول، الأمر الذي دفع برئيس الحكومة للقول إنه لا يريد خطابات وأن ما تقدم به القلاع نسمع به منذ زمن «ما نحتاجه اليوم هو المطلوب من الحكومة من إجراءات وتشريعات». بدوره أكد عضو غرفة تجارة دمشق محمد حمشو أهمية إعادة تفعيل عجلة الإنتاج في العديد من المصانع بالتعاون بين الوزارات مشدداً على أهمية النظر في الإعفاءات الضريبية والرسوم الجمركية التي اتخذتها الحكومة.

من جانبه بيّن رئيس اتحاد غرف الزراعة محمد كشتو أن سورية بعد ٧ سنوات حرب مازالت أسواقها ممتلئة بكل أنواع المنتجات وهذا لم يأت من فراغ وإنما جهود بذلت لأجل ذلك، منوهاً بأن الاستثمار في القطاع الزراعي مهم جداً «ونريد جلب الاستثمار للقطاع الزراعي من خلال التسهيلات وغيرها وخاصة في قطاع الثروة الحيوانية».

بدوره رئيس اتحاد غرف الصناعة فارس الشهابي أكد ضرورة وجود مصفوفة تشمل كل القطاعات الاقتصادية «وما نحتاجه فعلاً هو قوانين وتشريعات للإقلاع بالعملية الإنتاجية ولاسيما في المناطق المنكوبة»، لافتاً إلى أنه تم إعداد رؤية متطورة تتعلق بكل المعطيات الاقتصادية من أجل الترميم وإعادة الإقلاع بالعملية الصناعية، مؤكداً ضرورة التركيز على موضوع القروض التشغيلية وعلى قاطرات النمو.

بدوره أكد رئيس غرفة تجارة ريف دمشق أسامة مصطفى أهمية تشكيل لجنة من وزارة المالية والسياحة لتقديم الدعم لأصحاب المنشآت السياحية والاستفسار عن كل ما تحتاجه المشاريع، مشيراً إلى أن هناك مشكلة يجب إيجاد حل لها بين وزارة الصناعة والاقتصاد تتعلق بتأمين المواد الأولية لمستلزمات الإنتاج.

«الاتحاد»: ظلم وإجحاف.. «التموين»: مذكرة للجنة الاقتصادية للنظر في الحالات المشابهة

«الحبوب» سعّرت كيلو القمح لأحد الفلاحين بـ٣,٢ ليرات بدل ١٤٠ بسبب الحشرات

| عبد الهادي شباط

كشفت مذكرة لاتحاد الفلاحين موجهة إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك (حصلت «الوطن» على نسخة منها) عن قيام مركز حبوب جب رملة التابع لفرع حبوب حماة بحساب كمية من القمح مقدارها ٣,٨ أطنان تسلمها المركز بسعر ٣,٣ ليرات للكيلو غرام، وذلك وفق صورة الفاتورة المرفقة، إضافة إلى أن بعض الإرساليات تدنت أسعارها إلى أقل من ١٠٠ ليرة للكيلو بحجة إصابة المحصول بالسونة وتدني الوزن النوعي، وهو ما اعتبرته مذكرة الفلاحين «ظلماً وإجحافاً بحق المزارعين وله آثار سلبية في عملية تسويق القمح». واعتبر أحد المتخصصين بالشأن الزراعي أنه أمر غير مقبول بأن ينخفض السعر بسبب شوائب السونة والشعير لهذا الحد ومن غير المنطقي أن يحصل المزارع على هذه السعر الزهيد في الوقت الذي تباع مثل هذه العينات للاستخدام كعلف بأكثر من ١١٠ آلاف ليرة.

وفي اتصال هاتفي لـ«الوطن» مع مدير فرع حماة للحبوب عزمي بالكير بين أن تسعير هذه الكمية جاء وفق النظام المعمول به بعد إدخال المواصفات الخاصة بالعينة لنظام تحديد السعر حيث اشتملت العينة على نحو ٥٠ بالمئة من سونا ونحو ١٤ بالمئة شعير في حين بلغ الثقل النوعي للعينة ٦٣ بالمئة ليتم الحصول على ١,٤ غرام، ورغم إعادة فحص العينة وتحديد سعرها من جديد بعد قدوم لجنة من المؤسسة العام للحبوب بدمشق كنا نحصل في كل مرة على مطابقة للمواصفات والسعر اللذين تم تحديدهما سابقاً مبيناً أنه رغم تعاطف الإدارة مع الفلاح إلا أنه لا يمكن تجاوز نظام العمل.

وحول إمكانية إعادة العينة للفلاح ليتصرف بها وتحويلها لمادة علفية أوضح أنه لا يمكن إعادة الكمية المستلمة تحت أي ظرف بسبب تعليمات الوزارة بعدم رفض أي كمية تصل لمراكز الحبوب مهما كانت مواصفاتها، مبيناً أن الكمية كانت أصلاً مضرة لأنها تحتوي على نسبة عالية من حشرة السونة وهي حشرة ضارة وحتى لا يمكن استخدام هذه العينة من الأقماح للطحن وصناعة الخبز لأنها ترفع من مستوى الحموضة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مصدر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن كل الحالات المشابهة لهذه العينة تم دراستها من اللجنة المركزية ورفع مذكرة خاصة بها إلى رئاسة مجلس الوزراء ليتم النظر بها من اللجنة الاقتصادية. كما كشف المصدر في أن إجمالي ما تسوقته مختلف فروع الحبوب في المحافظات من بداية الموسم الحالي نحو ١٨١ ألف طن من القمح وانه من المتوقع مع منتصف الشهر الحالي أن يكون معظم الفلاحين سوقوا محاصيلهم للمؤسسة حيث تكون معظم عمليات الحصاد وجني المحصول شارفت على الانتهاء باستثناء بعض المناطق التي تشهد ظروفاً غير مستقرة.

هل الأمن الغذائي في خطر؟

«مداد»: ١٥,٦ بالمئة فقط من السوريين آمنون غذائياً والجهود الوطنية مشتتة

أبو حلاوة لـ«الوطن»: تحسين الدخل مطلب ملحّ.. وياغي: ممكن بتخفيض سعر الصرف أو زيادة الرواتب أو تحسين الدعم

| الوطن

بيّن مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» أن ١٥,٦٪ فقط من السكان في سورية يتمتعون بالأمن الغذائي، وذلك في تقرير حول الأمن الغذائي في سورية ضمن سلسلة قضايا التنمية البشرية عن شهر حزيران ٢٠١٧، مستشهداً ببيانات مسح الأمن الغذائي الأسري للعام ٢٠١٥، الذي كشف أن زهاء ثلث السكان في سورية (٣٣,٤٪) هم فاقدون لأمنهم الغذائي، يضاف إليهم أكثر من النصف بقليل (٥١,٦٪) معرضون لفقدان الأمن الغذائي.

بحسب نتائج التقرير التي تظهر مخاطر الخلل بالأمن الغذائي، ينعكس القصور في توافر مقومات الأمن الغذائي بشكل مباشر على مؤشرات النتائج، فضعف الإمداد وخلل المقدرة المالية والمادية، يؤديان إلى عدم الاستقرار في حصول الأفراد على الكمية المناسبة من الغذاء التي تكفيهم للحصول على الحد الأدنى من الحريرات المطلوبة يومياً (٢٢٠٠ حريرة وفقاً لمنظمة الصحة العالمية)، وتشير بيانات مسوح دخل ونفقات الأسرة ونتائج المسوح الصحية الأسرية إلى ارتفاع كبير في نسبة السكان الذين لا يستطيعون الإنفاق على مقابلة الحدّ الأدنى للاحتياج من الغذاء، قبل الأزمة وأثناءها، ورغم اتجاه المؤشر للانخفاض طوال مدة السنوات الخمس التي سبقت الأزمة (٢٠٠٥–٢٠١٠) من ١,٧ إلى ١,١٪ من السكان، ارتفعت بشكل كبير في ظل الأزمة، وهذا الارتفاع منطقي إذا ما تم ربطه بمؤشرات المسببات من نقص في إمداد الغذاء بأنواعه المختلفة وخلل في مؤشرات الوصول المادي والمالي، حتى وصل معدل الفقر الغذائي إلى نحو ٢٣,٢٪ في عام ٢٠١٥.

وبحسب التقرير، انعكس الخلل الذي أصاب مقومات الأمن الغذائي على شكل ارتفاع في أعداد الأسر المعرضة لانعدام الأمن الغذائي، والتي دخل قسم منها في دائرة الفقر المدقع، ورغم تكثيف جهود الحكومة ومنظمات المجتمع الأهلي والمنظمات الدولية في إطار الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، إلا أن هذه الجهود–وإن كان دورها إيجابياً في تخفيف تأثيرات الأزمة– تعد مستهلكة، وغير قابلة للاستدامة لازدياد الحاجة المقرونة بمحدودية الموارد.

وتتسم الجهود الوطنية في مجال الأمن الغذائي بالتشتت، فعلى سبيل المثال: لا توجد جهة وطنية معنية بتنسيق مكونات الأمن الغذائي من منظور كلي تكاملي. ويتبدى هذا الأمر جلياً عند معرفة أن حجم الطلب على المنتجات الغذائية غر معروف، وبالتالي سينعكس ذلك على إمكانية التخطيط لجوانب العرض من الإنتاج الغذائي (الزراعي والصناعي)، وردم الفجوة أو تصريف الفائض (التصدير والاستيراد)، واستقرار الإمداد بين المحافظات (لنقل والتجارة الداخلية).

وبحسب نتائج التقرير، فقد تبيّن على مستوى جغرافيا الأمن الغذائي أن هناك أربع محافظات تزيد فيها نسبة الأسر الآمنة غذائياً عن المستوى الإجمالي للقطر البالغ ١٥,٦٪، تأتي في مقدمتها دمشق واللاذقية، تليها السويداء، وبدرجة أقل حمص، وبالمقابل هناك خمس محافظات ترتفع فيها نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً بالمقارنة مع المستوى الإجمالي للقطر البالغ ٣٣,٤٪ تأتي في مقدمتها محافظة الحسكة التي تزيد فيها نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً عن النصف، تليها محافظتا حلب وحماة حيث تقرب فيها نسبة الأسر غير الآمنة من النصف، ثم القنيطرة ودرعا بنسبة أسر غير آمنة غذائياً ما بين ٤٤,٨– ٤٦,٤٪ من مجموع الأسر في كل محافظة.

إلا أن النسبة الأكثر انتشاراً في مختلف المحافظات السورية هي للأسر المعرضة لفقدان أمنها الغذائي، فهي لا تقل عن ٤٠,٢٪ كما هو الحال في درعا وتصل إلى ٦٤,٥٪ في محافظة اللاذقية لكنها تقترب في العديد من المحافظات من نسبة نصف الأسر لتقرب من المستوى الإجمالي للقطر البالغ ٥١,١٪.

بلغة الحلول: سياسات بديلة

قدم تقرير المركز سياسات بديلة لاستعادة الأمن الغذائي، بهدف خفض معدل الفقر الغذائي، وخفض معدلات سوء التغذية عامة، وخاصة للفئات الهشة من السكان كالأطفال، إضافة إلى خفض أعداد الأسر المعرضة لفقدان الأمن الغذائي. إلا أن سياسات التقرير المقترحة جاءت على المدين المتوسط والطويل، متجاهلةً الإجراءات الإسعافية وقصيرة الأجل، وهنا أوضح الباحث الدكتور كنان ياغي (من المشرفين على التقرير) في تصريح لـ«الوطن» ضرورة وجود مثل هذه السياسات لكونها تساعد في تحسين مستوى الأمن الغذائي للأفراد وذلك من خلال تحسين مستويات الدخل.

بدوره أكد الباحث الدكتور كريم أبو حلاوة (من المشرفين على التقرير) في تصريح لـ«الوطن» أهمية تحسين الدخل للحدّ من مستوى الفقر الغذائي في سورية، وبأن تحسين الدخل هو مطلب ملحّ لتعزيز الأمن الغذائي.

وتحدث ياغي عن ثلاثة مقترحات لتحسين الدخل يمكنها تعزيز مستوى الأمن الغذائي للأفراد، يتمثل الأول بتحسين قيمة الليرة السورية أمام العملات الأجنبية، وهو خيار بيد المصرف المركزي والقائمين على السياسة النقدية، التي تعمل باتجاه تثبيت سعر الصرف، منوهاً بأن توجه السياسة النقدية نحو تخفيض سعر صرف (تحسين قيمة الليرة) من شأنه تحسين مستوى المعيشي عبر زيادة الدخل الحقيقي، بمعنى زيادة كمية السلع والخدمات الممكن شراؤها بالأجور النقدية، لانخفاض الأسعار.

أما السيناريو الثاني، فيتمثل بتحسين الدخول الاسمية، عبر زيادة الأجور والرواتب، بهدف تعزيز الأمن الغذائي للأفراد، عبر زيادة طلبهم لاستهلاك المواد الغذائية، موضحاً أن الآراء تختلف هنا، مع وجود مخاوف من حدوث ضغوط تضخمية جديدة. أما السيناريو الثالث، فيتمثل بزيادة مستوى الدعم الاجتماعي، نقدياً، أو عينياً، المقدم للأسر.

وبالعودة إلى التقرير، فقد اقترح في مجال توفير الغذاء، إعادة ترتيب أولويات الإنتاج الزراعي بما يتناسب ويتلاءم مع أولويات كل مرحلة من مراحل التنمية المستقبلية والتركيز في المراحل الأولى على تعديل الخريطة الزراعية للتركيز على إنتاج السلع الغذائية. بالإضافة إلى تصحيح جغرافيا التنمية الزراعية، إذ يتم إحداث نوع من الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية الغذائية ضمن المحافظة الواحدة أو الإقليم الواحد. وإعادة النظر في سياسات الإصلاح الزراعي والتحول من التوسع الأفقي إلى التكثيف العمودي.

كما اقترح تركيز سياسات الدعم الزراعي على محاصيل الغذاء وترتيبها وفقاً لأولويات الحاجة ووفقاً للنمط الاستهلاكي للأسر السورية، وزيادة إنتاجية وحدة المساحة بوساطة توفير مستلزمات الإنتاج المحسنة، وإيلاء الثروة الحيوانية اهتماماً أكبر وخاصة في ظل النقص المستمر لأعدادها، بوساطة تحسين الإمداد بمستلزمات تربيتها وتنظيم التجارة بها عامة وخاصة التجارة الخارجية، وتحسين الإنتاج الذاتي للأسرة وتوسيع الزراعات المنزلية والحضرية للغذاء، والمساعدة في إعادة أصول إنتاج الغذاء (أغنام، أبقار، مستلزمات زراعية).

واقترح إعطاء الإنتاج الصناعي الغذائي الأولوية بوساطة توجيه الاستثمارات نحو الصناعات الغذائية (تمويل المشاريع، الميزات الاستثمارية..) وإعادة توازن خريطة التوزع الصناعي من أجل تحسين جغرافية التنمية الصناعية، بما يحقق اكتفاء ذاتياً على مستوى الإقليم، وإعطاء الأولوية لمشاريع الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة بوساطة تسهيل وصولها إلى الخدمات المالية.

كما اقترح التقرير تحديد للسلة الاستهلاكية الرئيسية للمواطنين وتقدير الفجوة المطلوب تغطيتها بوساطة استيراد مواد هذه السلة، وتحديد الفائض من المنتجات الغذائية وإيجاد أسواق لتصديرها.

وفيما يخص تحسين المقدرة المادية للوصول (مؤشرات نقل الغذاء) اقترح التقرير إعادة دراسة تموضع أسواق الجملة، والاعتماد على وسائل النقل ذات الحمولات الكبيرة بين المحافظات (السكك الحديدية، الشاحنات الكبيرة)، ودخول مؤسسات القطاع العام المعنية بدور تاجر جملة بين محافظات الفائض الغذائي ومحافظات العجز، وتفعيل دور مؤسسات القطاع العام المعنية بتسويق المحاصيل الغذائية وقيامها بدور تاجر كبير.

وفي مجال تحسين الوصول الاقتصادي (مؤشرات أسعار الأغذية) اقترح التقرير تفعيل دور مؤسسات توزيع المواد الغذائية في القطاع العام وتوجيه دورها باتجاه تأمين الحد الأدنى من السلع الغذائية لتوجيه الأسواق ومنع الاحتكارية. إضافة إلى تشديد الرقابة على أسعار السلع الغذائية، وإعادة هيكلة الدعم من منظور شامل واضح الأهداف والأدوات، وتوجيهه نحو الفئات الأكثر حاجة (دعم المواد التموينية).

ولتخفيف المخاطر والصدمات اقترح التقرير تفعيل دور المؤسسات الحكومية في قيادة الأسواق وتوجيه الأسعار، لمنع الاحتكار، وقيام هذه المؤسسات بدور تاجر كبير، من أجل استقرار إمداد الأسواق بالمنتجات والنقل من محافظات الفائض إلى محافظات العجز الغذائي، وتبني مقاربات أكثر عدالة في مجال توزيع الإعانات الغذائية، ذلك باعتماد منهجيات أوضح لاستهداف المناطق الجغرافية والفئات السكانية المتضررة ضمنها